□ الاقتراح بان يكون الوفد الاردني وفداً اردنياً ـ فلسطينياً مشتركاً، هو اقتراح مقبول. لكن بيرس يقترح ان يكون في الوفد فلسطينيون، ولا يريد اعضاء من م.ت.ف.

□ الاقتراح بعقد اللقاء في القاهرة مقبول.

□ الاقتراح بان يقوم الرئيس المصري بدور المضيف للقاء هو اقتراح عادل.

□ الاقتراح بان يشارك الاميركيون مقبول (**الشرق الاوسط** ، ١/٣/١٩٨٥).

وتوقعت مصادر اسرائيلية ان تنتهي مبادرة مبارك الى الفشل «لاسباب تتعلق بالجانب العربي». وتوقع يوسف حاريف (**معاريف** ، ١/٣/١٩٨٥) حدوث «واحد من امرين: اما ان توافق مصر والاردن على الشرط الاسرائيلي، أي الّا يكون بين الفلسطينيين الذين سيجلسون الى طاولة الملك حسين اعضاء من م.ت.ف.، او ان توافق م.ت.ف. على اعطاء حسين ضوءاً اخضر لتمثيلها في المفاوضات. وأي من هذين الامرين لن يحدث» (**الملف** ، العدد ١٢، آذار (مارس) ١٩٨٥).

واوضحت الحكومة المصرية موقفها ازاء التحفظات الاسرائيلية، في بيان اذاعه عصمت عبدالمجيد واكده حسني مبارك في مقابلة له مع صحيفة «الواشنطن بوست». قال: «ان فرصة السلام سانحة في الشرق الاوسط، وناشد الادارة الاميركية ضرورة التقاء ياسر عرفات والتباحث مع قيادة م.ت.ف. كمنظمة، وبدء الحوار على اساس ان الشروط الاميركية التي وضعها وزير الخارجية الاميركية الاسبق، هنري كيسنجر، للحوار مع م.ت.ف. اصبحت مستوفاة، ولا سيما بالنسبة الى اعتراف المنظمة بالقرار ٢٤٢ الذي يعتبر من ضمن كافة القرارات الدولية التي وافقت عليها المنظمة» (**القبس** ، ١/٣/١٩٨٥). كما اكدت القاهرة انها لن تمارس ضغوطاً على م.ت.ف. وصرح كمال حسن علي بأن تشكيل الوفد الاردني ـ الفلسطيني ترك، كلياً، للاردن و م.ت.ف. من دون أي تدخل مصري. ولاحظ ان مصر اكتفت بطرح افكار للخروج من الطريق المسدود. وهذه الافكار لا تشكل مبادرة. «لقد أوضحنا لكل الدول العربية ولـ م.ت.ف. ان الهدف هو تنشيط القضية الفلسطينية بهدف التوصل الى سلام عادل وشامل. اننا لا نضغط على احد، بل نطرح افكاراً في هذا المجال». وكرر علي الموقف المصري: «ان حواراً بين الولايات المتحدة ووفد اردني ـ فلسطيني ضروري قبل توسيع المفاوضات لتشمل اسرائيل وقبل ان يصبح عقد مؤتمر دولي ممكناً» (**الجمهورية** ، القاهرة، ٢/٣/١٩٨٥).

ولايضاح الموقف الرسمي الفلسطيني من مقترحات مبارك، صرح عرفات بانه لم يرفض، كلياً، مقترحات الرئيس مبارك، وانه يعمل مع مصر على الاتفاق على افكار اخرى، وانه يريد ان تجرى مباحثات السلام في رعاية الامم المتحدة وليس الولايات المتحدة او مصر. واكد انه لا يقبل اي شروط او قيود على حرية المنظمة في اختيار ممثليها في الوفد (**النهار** ، ٤/٣/١٩٨٥).

الى ذلك، فقد تمايز الموقف الفلسطيني عن الفهم الرسمي المصري ازاء اسس التحرك نحو السلام في الشرق الاوسط.

الفهم المصري لاتفاق عمان

رأى الجانب المصري في اتفاق عمان، الذي ابرم بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥، قبولاً فلسطينياً (ضمنياً) بمبدأ التعايش مع اسرائيل. واعلن الباز في واشنطن «ان عرفات باتفاقه الاخير [اتفاق عمان] مع الملك حسين قبل، ضمناً، مبدأ التعايش مع اسرائيل، وانه من الواضح جداً من الاتفاق ان م.ت.ف. اختارت طريق السلام من غير رجعة. لقد اتخذوا [م.ت.ف.] هذه المرة قراراً حاسماً بتجربة الخيار السلمي. ولقد قالوا هذا ضمناً عندما اعلنوا قبولهم قرارات الامم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الامن الدولي» (**السفير** ، ٤/٣/١٩٨٥).

وفي القاهرة، اشاد مبارك باتفاق عمان، ووصفه بانه «عمل تاريخي يستحق التأييد، وانه ليس لمصر، أو غيرها، ان تملي على م.ت.ف. حق اختيار من يمثلها في المفاوضات، حيث ان القول الفصل في هذا الشأن للمنظمة». وقال: «ان واشنطن ابدت موقفاً مشجعاً، من حيث المبدأ. فهي لم ترفض